شركة مصر لصناعة الكيماويات

Misr Chemical Industries Co.

شركة مساهمة مصرية ش.م.م

A.R.E (EGYPT)
El-MAX – Alexandria
Tel : ٣١٠٨٤٢٠ \ ٣١٠٨٤٢٨
Fax :٣١٠٨٦٦٦/ ٣١٠٦٦١٠
Postal code : ٢١٥٣٥

Web site: www.mci.com.eg
Email: mci_alex@mci.com.eg

المركز الرئيسى
المكس – اسكندرية
تلفون : ٣١٠٨٤٢٨ - ٣١٠٨٤٢٠
فاكس : ٣١٠٨٦٦٦ - ٣١٠٦٦١٠
مكتب القاهرة
١ ش عبد السلام عارف – التحرير
تليفون: ٠٢/٢٥٧٥٩٩٦٠
٠٢/٢٥٧٥٩٨٦٧

الاسكندرية في /٨/٢٠٢٦

السادة /البورصة المصرية

بعد التحية...

مرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على تقريري مراقبي الحسابات (الجهاز المركزي للحسابات و مكتب نصر ابو العباس) عن القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٦/٦/٣٠.

برجاء التكرم بالاحاطة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام....

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / وليد رمضان احمد

شركة مصر لصناعة الكيماويات
الشئون الادارية

رد الشركة علي تقرير مراقب حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية للشركة

في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

الملاحظات	الرد عليها
الملاحظة الاولي :- -تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢٩,٢ مليون جنيه تخص برنامج ERP وفقا للمراسلات الواردة من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بدات الشركة تحمل تكلفته منذ عام ٢٠٢٠ ودون ان نقف علي : • مدي استفادة الشركة منه . • كيفية تحديد نصيب الشركة من المصروفات التي حملتها بها الشركة القابضة ودون وجود عقود لدي الشركة للوقوف علي صحة تلك المبالغ و اجراء المعالجات المحاسبية الصحيحة لما له من أثر علي القوائم المالية . • تضمين تلك المطالبات بضريبة القيمة المضافة من عدمه للوقوف علي أحقية الشركة في استردادها. • الالتزامات المستقبلية التي ستتحملها الشركة في سبيل الانتهاء من البرنامج في ظل خروج الشركة من مظلة قطاع الاعمال العام . يتعين مو افاتنا بما سبق مع بيان اسباب التاخر في تنفيذ المشروع منذ عام ٢٠٢٠ حتي ٢٠٢٦ وإجراء التصويب اللازم مع دراسة الإضمحلال في قيمة تلك الأصول طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١).	-تم البدء في تنفيذ المشروع قبل تحويل الشركة للخضوع لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وفي ضوء رؤية وزارة قطاع الأعمال العام الخاصة بتنفيذ برامج نظام إدارة موارد المؤسسات (ERP) وهو جزء من خطة الوزارة لتوحيد النظم المالية والادارية بالشركات التابعة لها وفي اطار توجهات الدولة لوضع قواعد ثابتة ورقمية للتعامل مع الشركات مع العلم بأن جميع المبالغ المستحقة علي الشركة ومدة الانتهاء من المشروع يتم اخطارنا بها من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية. -جاري حاليا متابعة اعمال البرنامج بالشركة وانهائها مع الشركة المنفذة. -سيتم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية لتوفير المستندات والبيانات المطلوبة و اتخاذ ما يلزم بشانها.
الملاحظة الثانية:- -تبين وجود فروق بنحو ٧٣ ألف دولار معادل لنحو ٣,٥٣٣ مليون جنيه (قيمة ما أمكن حصره) بين قيمة مبيعات بعض عملاء التصدير (بالخارج) طبقاً لفو اتير البيع و بالأقل عن القيمة الواردة في المستندات الدالة على التصدير بالرغم من قيام العملاء بالتصدير بأنفسهم باسم شركة مصر لصناعة الكيماويات ولم نقف على أسباب تلك الفروق ويتصل بما سبق قيام الشركة بتسليم أسم المستخدم و كلمة المرور الخاصة بها على النافذة الخاصة بمصلحة الجمارك لشركات تخليص جمركي تابعة لعملاء التصدير لإنهاء إجراءات التسجيل و إرفاق الفو اتير الإلكترونية والمستندات الخاصة بالشحنة على النافذة دون وجود ضو ابط للرقابة على أعمال تلك المكاتب خاصة في ظل عدم تحرير عقد بينها وبين الشركة يحفظ حقوق الشركة حال إساءة الإستخدام. يتعين تحقيق أسباب ما سبق و سرعة وضع الضو ابط اللازمة على إستخدام بيانات الشركة على نافذة مصلحة الجمارك وتحقيق أسباب الفروق و إتخاذ اللازم في ضوء نتائج ذلك.	-ترجع الفروق اساسا الي قيام العملاء بفتح شهادة تصدير مبدئية طبقاً لنظام MTS علي النافذه والتي تستلزم تسجيل الشهادة مسبقاً -يوجد إدارة للتخليص الجمركي بالشركة ولكن العملاء يقومون بإختيار مكاتب تخليص خارجية ويرغبون في التعامل مع تلك المكاتب لأغراض السعر. -ويتم متابعة النافذة بشكل دوري بالإضافة إلي ان هناك العديد من الإجراءات المتعلقة بهذا الأمر تمنع حدوث اي إساءة لأستخدام النافذة الخاصة بالشركة وسيتم مراعاة ملاحظة سيادتكم مستقبلا ووضع الضو ابط اللازمة لحفظ حقوق الشركة.

الملاحظة الثالثة:- -عدم إلتزام بعض عملاء التصدير بمو افاة الشركة بالنماذج الدالة على تصدير المنتجات المباعة لهم أو إستخدامها في المناطق الحرة و قد أكتفت الشركة بخصم قيمة ضريبة القيمة المضافة على قيمة المبيعات من حساب العملاء فقط دون مراعاة فروق أسعار البيع المحلي بالزيادة عن التصدير والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٧ ألف جنيه (المقارنة بالحد الأدنى للسعر المحلي) في ظل زيادة سعر البيع المحلي عن التصدير في بعض الفترات خلال العام. يتعين تحقيق أسباب ما سبق و حصر و تحميل العملاء بفروق الأسعار كل بما يخصه و إجراء التسويات اللازمة.	- بعض شركات المناطق الحرة تقوم بإستخدام منتجاتنا كمرحلة وسيطة لإتمام العملية الإنتاجية لديهم وهو الأمر الذي يصعب معه تقديم نماذج ١٣ الدالة علي التصدير وفي تلك الحالة نقوم بخصم قيمة الضريبة . وبمراجعة الاسعار المتفق عليها مع تلك الفئة من العملاء يبين وجود تقارب في الاسعار مع السوق المحلي طبقا لمتطلبات العرض والطلب في السوق .وسيتم مراعاة ملاحظة سيادتكم مستقبلا.
الملاحظة الرابعة :- -تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٣,٠٧٣ مليون جنيه قيمة دفعات مسددة من تحت الضريبة دون مو افاتنا بنموذج ٩ أ حجز او شهادة من المصلحة بتلك الارصدة للوقوف علي صحتها وذلك وفقا لما يلي : • نحو ١,٦ مليون جنيه ضمن حساب دفعات من تحت حساب ضرائب شركات أموال . • نحو ١,٣ مليون جنيه ضمن حساب دفعات من تحت حساب ضرائب قيمة مضافة . • نحو ١٧٣ ألف جنيه ضمن حساب دفعات من تحت الضريبة المستحقة . يتعين البحث والدراسة مع مو افاتنا بنموذج ٩ أ حجز أو شهادة من المصلحة للتأكد من سلامة الأرصدة مع اجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .	-جاري انهاء العديد من الخلافات الضريبية مع المأمورية سواء بالجان الداخلية او الخارجية وتم تقديم طلب للحصول علي نموذج ٩ أ حجز أو شهادة من المصلحة للتأكد من سلامة الأرصدة مع اجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وسيتم مو افا بها فور استلامها من المامورية. -المبالغ المسددة من تحت حساب فروق الفحص تهدف الي حفظ حقوق الشركة في عدم احتساب غرامات تاخير وسيتم عمل التسويات اللازمة في ضوء الاتفاق النهائي مع مامورية الضرائب.
الملاحظة الخامسة :- - بلغت إيرادات أذون الخزانة التي أنتهى أجل استحقاقها خلال الفترة نحو ٦٠,٥٥٠ مليون جنيه وكما بلغت الضريبة المستحقة عليها نحو ١٢,١١٠ مليون جنيه ولم نواف بشهادة البنك الأهلي المصري بذلك لإستخدامها في الأغراض الضريبية للمحاسبة عن إيرادات تلك الأذون كوعاء مستقل. يتعين مو افاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة.	-تم مخاطبة البنك للحصول علي الشهادة المطلوبة وسيتم مو افتكم بها عند استلامها.
الملاحظة السادسة :- -بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ نحو ٢,٨ مليون جنيه ولم تقم الشركة بإعادة دراسته طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية". يتعين الألتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار اليه و إجراء التسويات اللازمة.	- يتم اعداد هذه الدراسة سنويا في نهاية العام المالي بمعرفة مكتب متخصص لديه الخبرة الكافية في اعدادها وجاري حاليا اعداد الدراسة المطلوبة كما هم متبع سنويا.

الملاحظة السابعة :- -عدم قيام الشركة بمعالجة فروق العملة المحققة وغير المحققة التي تخص التسهيلات بالعملة الاجنبية و ما لها من أثر على مصروف ضريبة الدخل و كذا لم يتم الاخذ في الاعتبار تحقق فروق العملة عن الاعوام السابقة حيث كانت فروق العملة غير المحققة (وفقا للاقرار الضريبي) نحو ١٢٦,٣ مليون جنيه أرباح ، ٩,٧ مليون جنيه خسائر عن عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، ٢٠٢٤/٢٠٢٥ علي التوالي . يتعين أجراء التصويب اللازم لما له من أثر علي مصروف ضريبة الدخل.	-تم مراعاة فروق العملة المحققة التي تخص العام المالي الحالي . اما بخصوص الاعوام المالية السابقة فسيتم مراجعة الاقرارات الضريبية المقدمة ومراعاة اثر ذلك اثناء اجراء اعمال الفحص مع مأمورية الضرائب.
الملاحظة الثامنة :- -نرى كفاية المخصصات المكونة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ .	-تم دراسة موقف الالتزامات المستحقة علي الشركة وتكوين كافة المخصصات التي يقع عبء تحملها علي الشركة .
الملاحظة التاسعة :- -مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بإنهاء إجراءات تسجيل مساحة الأرض الزائدة والبالغة نحو٤٥٧٦,٣ م٢ فى ضوء صدور حكم قضائى بالموافقة على التسجيل وفقا للرفع المساحى الجديد حسب الإتفاق القائم مع جهاز حماية أملاك الدولة . يتعين سرعة إنهاء إجراءات التسجيل حفاظا على حقوق الشركة.	-تبلغ مساحة اراضي الشركة والمقام عليها المصانع نحو ١١٨٧٠١,٤٦ م٢ وهي مملوكة للشركة ملكية حرة ومسدد قيمتها بالكامل لجهاز حماية املاك الدولة بمحافظة الاسكندرية ومسجلة بالمسجل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠٠ ولا يوجد اي تعدي عليها من الغير أو نزاع علي الملكية أو منازعات قانونية والمساحة المشار اليها بالملاحظة ناتجة فقط عن اجراء رفع مساحي جديد لاراض الشركة وفيما يخص انهاء تسجيل هذه المساحة فقد تم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتبعة وتم سداد كافة مصاريف ورسوم التسجيل بايصالات معتمدة وموثقة وتم الحصول علي مشهر من الشهر العقاري والموضوع حاليا محل مراجعة من جهاز حماية املاك الدولة وهيئة المساحة العسكرية لاصدار قرار بشانه وجاري المتابعة .
الملاحظة العاشرة :- -تضمنت الأصول الثابتة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ مباني وآلات (مهلكة دفترياً) غير مستغلة بلغت تكلفتها نحو ١,١ مليون جنيه و نحو ٢٨,٦ مليون جنيه على الترتيب طبقا لحصر الشركة دون الوقوف على أسباب ذلك. يتعين العمل على الإستغلال الأمثل لأصول الشركة .	-يتم بصورة دورية عمل مراجعة فنية للاصول الغير مستغلة لتحديد التصرف الاقتصادي الامثل فيها بما يحقق مصلحة الشركة الاقتصادية.
الملاحظة الحادية عشر :- -تضمنت الأصول الثابتة أصول تم تكهينها خلال العام المالي الحالي و الاعوام السابقة بلغ ما امكن حصره نحو ٦٦,٦ مليون جنيه دون التصرف الاقتصادي الأمثل فيها بما يعود بالنفع علي الشركة . يتعين التصرف الاقتصادي الامثل لتلك الاصول حيث تعد أموال عاطلة .	-يتم بصورة دورية عمل مراجعة فنية للاصول الغير مستغلة لتحديد التصرف الاقتصادي الامثل فيها بما يحقق مصلحة الشركة الاقتصادية.

الملاحظة الثانية عشر :- -بلغت الإستثمارات في شركات نحو ٧٢ مليون جنيه تمثل قيمة إستثمار الشركة بنسبة ١٢٪ من رأس مال شركة بيوردايف والمسددة بداية من ٢٠٢٤/٣ حتى ٢٠٢٤/١٢ وقد تبين بشأنها ما يلي : • رغم سداد الشركة كامل حصتها في رأس مال الشركة المستثمرفيها إلا إنها لم تحقق عائد من إستثمارتلك الأموال حتى تاريخه لمدة تجاوزت عامان نتيجة عدم بدء شركة بيوردايف في ممارسة نشاطها و ما تمثله تلك الأموال من أموال عاطلة. • و افق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٤٠٠) في ٢٠٢٦/٣/٢٨ على تحمل الشركة نصيبها المقدر بمبلغ نحو ٣٦٠ ألف دولار ما يعادل نحو ١٨ مليون جنيه بنسبة ١٢٪ من الزيادة في تكلفة تنفيذ مشروع حبيبات الكلور نتيجة تأخر شركة بيوردايف في سداد الدفعة المقدمة للمورد الصيني لتوريد الآلات لمدة خمسة أشهر و التأخر في تفعيل العقد مع ذلك المورد لمدة تجاوزت العام وفقاً للمذكرة المعروضة على مجلس الإدارة. • لم نواف بقوائم مالية لشركة بيوردايف و كذا قرارات الجمعيات العامة (عادية و الغير عادية) حتى تاريخه حال إنعقادها رغم تأسيسها منذ ٢٠٢٤/٤/٢٢. يتعين مو افاتنا بالموقف الحالي لتنفيذ مشروع حبيبات الكلور و مبررات مو افقة مجلس الإدارة على تحمل الشركة نصيبها في زيادة التكلفة و القوائم المالية و قرارات الجمعيات العامة (عادية و غير العادية) حال إنعقادها.	-تم الانتهاء من تأسيس شركة بيورادايف وفقا للاجراءات القانونية المتبعة والشركة حاليا في مرحلة تنفيذ التعاقد علي توريد المعدات والالات اللازمة لانشاء المصنع ومن المتوقع بدء التشغيل خلال عام ٢٠٢٨. -تم مخاطبة شركة بيوردايف لمو افاتنا بالمستندات المطلوبة وسيتم مو افاتكم بها فور ورودها للشركة.
الملاحظة الثالثة عشر :- -تم جرد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها على أساس الكثافات والمساحات التخزينية بإستثناء بعض الخامات والمنتجات حيث تم الاعتماد على الارصدة الدفترية وتم التقييم بالتكلفة الصناعية أو صافي القيمة الاستردادية ايهما أقل للمنتجات في ذات التاريخ.	-توجد بعض الخامات ذات الطبيعة الخاصة مثل الملح وهو متوفر بالشركة بكميات كبيرة لاستخدامه في الانتاج ويتعذر جرده بالطرق التقليدية لانه يحتاج الي تكلفة كبيرة ووقت طويل مقارنة بقيمته المنخفضة وبالتال يتم الاعتماد علي الارصدة الدفترية وهذا النظام متبع بالشركة منذ سنوات . -اما المنتجات التامة فيتم الالتزام بتقيمها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.
الملاحظة الرابعة عشر :- -بلغت نسبة عدم استغلال الطاقة المتاحة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ طبقا لحصر الشركة نحو ٤١,٤٩٪ مما أدى إلى تحميل المصروفات الادارية والعمومية عن الفترة بنحو ٦٣,١ مليون جنيه تمثل تكلفة الطاقة غير المستغلة . يتعين دراسة الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وما لذلك من أثر مباشر على نتائج الاعمال .	-يرجع السبب الرئيسي في نسب عدم الاستغلال الي ظروف العرض والطلب بالاسواق المحالية وانخفاض حجم الصادرات بسبب الاضطرابات السياسية الخارجية بالاضافة الي تقادم بعض الوحدات الانتاجية والجاري حاليا دراسة عمليات الاحلال والتجديد لها.

الملاحظة الخامسة عشر :- -بلغت تكلفة القوى المحركة ومياه الخامات نحو ٢٧,٤ مليون جنيه يتم توزيعها بنسب ثابتة محددة بمعرفة الادارة الفنية المختصة على المراكز الانتاجية والخدمية الانتاجية والتسويقية ولم نقف على مدى تناسب تلك النسب مع استهلاك الوحدات المستفيدة وأسس تحديد تلك النسب . يتعين توزيع القوى المحركة ومياه الخامات على أسس تتناسب مع طبيعة النشاط لما له من أثر على تكلفة الإنتاج ومخزون أخر المدة.	-سيتم مراجعة توزيع القوزي المحركة مع الادارة الفنية المختصة واتخاذ ما يلزم نحو تحقيق التناسب مع النشاط والوحدات المستفيدة منها .
الملاحظة السادسة عشر :- - ضياع إيرادات على شركة بلغ ما أمكن حصره منها نحو نحو ١١٥ الف دولار معادل لنحو ٥,٥٨٢ مليون جنيه قيمة فروق أسعار بالأقل بين قيمة الفواتير الصادرة لعملاء التصدير (عملاء محليين) و القيمة الواردة بالمستندات الدالة على تصديرهم للمنتجات المباعة لهم نتيجة قيام لجنة الأسعار و الاعتماد الانتماني وشكاوي العملاء بتحديد أسعار بيع التصدير بناءً على أسعار السوق بمقترح من السيد المهندس مدير إدارة التصدير دون الوقوف على كيفية تحديد أسعار السوق للتصدير ضمن تلك القرارات. يتعين تحقيق أسباب الفروق المشار إليها عاليه و ضرورة وجود دراسة فعلية للسوق قبل تحديد أسعار التصدير بما يحقق أعلى عائد للشركة.	-يتم تحديد الأسعار بناءاً علي الإطلاع علي الأسعار في الشركات المنافسة و يتم العرض علي لجنة الأسعار و يكون السعر أعلي من الشركات المنافسة .
الملاحظة السابعة عشر :- - عدم ورود النماذج التي تفيد تمام التصدير لبعض العملاء والخاصة بالعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ يرجع تاريخ بعضها إلى سبتمبر ٢٠٢٥ الأمر الذي يعرض الشركة لتحمل قيمة ضريبة القيمة المضافة لتلك الفواتير و غرامات تأخير و حيث بلغت طبقاً لحصر الشركة نحو ٥٥ ألف دولار معادل لنحو ٢,٧ مليون جنيه و نحو ٢ ألف دولار معادل لنحو ١٠٥ الف جنيه على الترتيب بخلاف فروق سعر التصدير عن سعر البيع المحلي (ان وجد). يتعين سرعة مطالبة العملاء بالنماذج المشار اليها عاليه تجنباً لتحمل الشركة ضريبة القيمة المضافة و غرامات التأخير.	-يتم بصورة دورية متابعة عملاء التصدير لاحضار النماذج و إسترداد قيمة ١٤٪ . -جاري حصر كافة النماذج التي لم ترد وسيتم التواصل مع العملاء بشانها.

الملاحظة الثامنة عشر :- -بلغت خسائر الشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ من منتج غاز الكلور نحو ٤٦,٣ مليون جنيه ونشير في هذا الصدد إلي تحمل الشركة مبلغ نحو ١٣ مليون جنيه قيمة النولون كحافز لزيادة مبيعات وهو ما لم يحقق جدواه وكذلك تحملت الشركة غرامة بنحو ٣,٢ مليون جنيه فرق معامل قدرة لعدم تحقيق معامل القدرة المتعاقد عليه مع الشركة وكذا خسائر نحو ١,٥ مليون جنيه من منتج حامض هيدروكلوريك وخسائر نحو ٢٧٩ ألف جنيه من منتج كلوريد حديديك . يتعين العمل على دراسة اسباب تلك الخسائر والعمل على تلافيها لما له من أثر على نتائج أعمال الشركة .	-فيما يخص خسائر بيع الكلور فيرجع ذلك الي ظروف المنافسة الشديدة في تصريف المنتج للحفاظ علي تشغيل المصانع حيث ان العملاء الاساسيين للمنتج هم شركات المياه مما اضطر الشركة الي تحمل نفقات النقل لتشجيعهم علي سحب المنتج من الشركة وتم بالفعل الاتفاق مع الشركة القابضة للمياه علي زيادة سعر البيع الي ٦٠٠٠ جنيه للطن لتعويض الشركة عن هذه الخسائر . -فيما يخص خسائر بيع حامض الهيدروكلوريك تم التوقف عن انتاجة بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بسعر البيع ويتم حاليا شرائه من خارج الشركة واستخدام جزء منه في تشغيل المصانع والباقي يتم بيعه وتحقيق ربحية منذ ذلك. --فيما يخص خسائر بيع كلوريد الحديديك فهو منتج غير رئيسي ويتم انتاجه بالطلب ويهدف الي استغلال الكلور الزائد وسيتم مراجعة اسعار البيع للعملاء و اتخاذ ما يلزم بشانها.
الملاحظة التاسعة عشر :- - مازال المخزون السلعي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ يتضمن رواكد بلغت نحو ٤,٤٠٦ مليون جنيه (طبقا لحصر الشركة) تم مراعاة الانخفاض في قيمتها بالكامل . يتعين سرعة التصرف الاقتصادي بشأنها بما يعود بالنفع لصالح الشركة .	-يتم بصفة دورية عرض اصناف الرواكد التي لم تستخدم منذ فترات طويلة علي الادارات الفنية المختصة للافادة بشأنها وعلي ضوء ذلك يتم تحديد التصرف الاقتصادي الامثل فيها ومراعاة الانخفاض في قيمتها من عدمه.
الملاحظة العشرون :- -بلغ الرصيد المستحق علي العاملين المحالين للمعاش في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ نحو ٢١٥ ألف جنيه يرجع بعضها لاكثر من ١٥ عام نتيجة عدم تحصيل مستحقات الشركة من إيجارات للوحدات السكنية الممنوحة لهم كحق إنتفاع بها طول فترة خدمتهم بالشركة فقط كما بلغت قيمة الإيجارات المستحقة غير مسجلة بالدفاتر نحو ١٤٣ ألف جنيه طبقاً لحصر الشركة يرجع تاريخ أقدمها إلي ٢٠٠٧/٩. يتعين سرعة تحصيل المبلغ المستحق مع الدراسة القانونية لموقف تلك الوحدات .	-رغم صدور احكام نهائية لصالح الشركة باخلاء المساكن الممتنع منتفعها عن السداد فقد تعذر تنفيذها لاسباب خارجة عن ارادة الشركة ويتم عمل انذارات مستمرة لحفظ حقوق الشركة مستقبلا. -تم تشكيل لجنة داخلية بالشركة لبحث هذا الموضوع ودراسة البدائل القانونية المقترحة لحل مشكلة هذه الوحدات مع شاغلها تمهيدا لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لحفظ حقوق الشركة. -وسيتم مراجعة كافة الايجارات المستحقة و اتخاذ ما يلزم بشانها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؛؛؛

رئيس قطاع الشئون المالية

"محاسب/ وليد رمضان أحمد"

رد الشركة علي تقرير المراجع الخارجي مكتب / نصر أبو العباس وشركاه

عن القوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠

الملاحظات	الرد عليها
الملاحظة الاولي :- - عرض القوائم المالية و ايضاحتها المتممة ليست متسقة في جميع جوانبها مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية .	-لم يتم اثناء قيامكم بعملية المراجعة مناقشة جوانب عدم الاتساق مع معد القوائم المالية بالشركة بما يمكنا من دراستها و اتخاذ ما يلزم بشانها من تعديلات ان وجدت قبل اصدار القوائم المالية المعدلة. -تم اعداد القوائم المالية والايضاحات المتممة لها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية وبنفس الاسس المتبعة العام الماضي وكذلك في المراكز المالية الدورية المعدة خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ولم يرد للشركة من جانبكم او من جانب اي من الجهات الرقابية اي ملاحظات بشانها خلال هذا العام. -لم تتضمن الملاحظة جوانب عدم الاتساق وبالتالي مطلوب مو افاتنا ببيان تفصيلي بها حتي يمكن دراستها ومراجعتها و اتخاذ ما يلزم نحوها.
الملاحظة الثانية :- - تبين وجود اصول ثابتة غير مستغلة منذ عدة سنوات بتكلفة تاريخية نحو ٢٩,٧٢٥ مليون جنيه فضلا عن تشغيل وحدة وحدة تصليد الصودا الكاوية السائلةوالبالغ تكلفتها التاريخية ٢١,٩١٥ مليون جنيه والتي يتم تشغيلها بصورة غير مستمرة وفقا لاحتياجات السوق ويتصل بذلك تضمن حساب الانفاق الاستثماري نحو ٢٩,٣٥١ مليون جنيه خاص بنظام الحاسب الالي الجديد للشركة (ERP) ولم يتم الانتهاء من تنفيذه منذ عام ٢٠١٩ ولا توجد خطة محددة للانتهاء من هذا المشروع ولم نوافي بدراسة الشركة بشان مدي وجود اضمحلال في قيمة تلك الاصول و اثرذلك علي القوائم المالية للشركة .	-فيما يخص وحدة التصليد تم الافصاح عن موقف تشغيل الوحدة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية ضمن الايضاحات التفصيلية بند رقم (٥) الخاص بالاصول الثابتة وملخصه ان هذه الوحدة هي وحدة احتياطية يتم تشغيها فقط في حالة انخفاض الطلب علي الصودا السائلة وذلك لسهولة تخزينها في صورة صلبة وهذا لم يتحقق خلال العام المالي. -فيما يخص مشروع نظام الحاسب الالي الجديد للشركة (ERP)تم البدء في تنفيذ المشروع قبل تحويل الشركة للخضوع لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وفي ضوء رؤية وزارة قطاع الأعمال العام الخاصة بتنفيذ برامج نظام إدارة موارد المؤسسات (ERP) وهو جزء من خطة الوزارة لتوحيد النظم المالية والادارية بالشركات التابعة لها وفي اطار توجهات الدولة لوضع قواعد ثابتة ورقمية للتعامل مع الشركات مع العلم بأن جميع المبالغ المستحقة علي الشركة ومدة الانتهاء من المشروع يتم اخطارنا بها من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية. -جاري حاليا متابعة اعمال التشغيل النهائية بالشركة بالتنسيق بين شركتنا و الشركة القابضة والشركة المنفذة. -فيما يخص المعالجة المحاسبية سيتم مراعاتها عند الانتهاء من المشروع وتعليته علي الاصول.

الملاحظة الثالثة :- -ضمنت الشركة حساب الاستثمارات المالية طويلة الاجل بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر قيمة سندات دولارية حكومية يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، كما تضمنت الاستثمارات المالية غير المتداولة ادوات مالية (حقوق ملكية) المساهمة فى شركة بيوردايف لم يتم اعادة تقيمها فى تاريخ القوائم المالية وبما لا يتفق ومتطلبات المعيار المحاسبة رقم (٤٧) الادوات المالية وكذا عدم اعداد دراسه للخسائر الائتمانية لكافة الاصول الماليه المدرجه بالقوائم الماليه في تاريخ الميزانية وتكوين المخصص اللازم في ضوء الدراسة ، ومما يجدر الاشاره اليه عدم وجود سياسه ائتمانية لمنح الائتمان عملاء الشركه ، فضلا عن عدم وجود تحليلي كافي لاعمار الدين علي مستوي كل حساب فرعي (عملاء وارصده مدينه) وكذا عدم ابرام عقود مع العملاء وكذا عدم الحصول علي ضمانات لحفظ حق الشركة .	-فيما يخص السندات الدولارية الحكومية والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فتم توجيهها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وبنفس الاسس المتبعة في السنوات السابقة وتم الافصاح عنها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية. -فيما يخص الاستثمارات المالية غير المتداولة ادوات مالية (حقوق ملكية) المساهمة فى شركة بيوردايف فتم تقيمها بالتكلفة فى تاريخ القوائم المالية حيث ان هذه الشركة مازالت تحت الانشاء واسهما غير متداولة بالبورصة المصرية ولم يصدر عنها قوائم مالية وتم الافصاح عنها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية. -فيما يخص دراسة الخسائر الائتمانية فيتم دراستها بعد الانتهاء من القوائم المالية النهائية من خلال اسناد اعدادها الي مكتب مستقل ومتخصص وجاري حاليا اعدادها وسيتم علي ضوء نتائجها عمل التسويات اللازمة ومن المتوقع عدم وجود تغيرات كبيرة في الدراسة نظرا لعدم حدوث تغيرات كبيرة في ارصدة الحسابات هذا العام مقارنة بالعام السابق. - فيما يخص ارصدة العملاء يوجد تحليل زمني لاعمار الديون ويتم اعداده شهريا لمتابعة الديون المستحقة وتحصيلها كما يتم بصورة دورية مراجعة تعاملات العملاء و اصدار اوامر توريد و ابرام عقود مع العملاء تتضمن البنود المطلوبة والضمانات اللازمة مع اعتماد منح الائتمان للعملاء في حالة اذا ما تتطلب الامر ذلك.
الملاحظة الرابعة :- - تقوم الشركة بإثبات اذون الخزانة بالقيمة المسدد نقدا بالمخالفة لمتطلبات المعيار المحاسبي (٤٧) ولطبيعة الورقة المالية .	- -لم يتم اثناء قيامكم بعملية المراجعة مناقشة المعالجة المحاسبية المشار اليها مع معد القوائم المالية بالشركة بما يمكنا من دراستها واتخاذ ما يلزم بشانها من تعديلات ان وجدت وقبل اصدار القوائم المالية المعدلة. - ونشير هنا الي انه يتم الاثبات الاولي لاذن الخزانة بتكلفة الشراء ويتم معالجتها بالدفاتر استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة من خلال استهلاك قيمة العوائد علي مدار عمر الاذون وتعلية العائد علي قيمة الشراء لاظهارها بقيمتها الحقيقية بما يتف مع معليير المحاسبة المصرية.
الملاحظة الخامسة :- - لم نواف بشهادة برصيد اذون الخزانة في تاريخ القوائم المالية .	-يتم شراء اذون الخزانة من خلال طلبات شراء علي نماذج معتمدة من البنك ويتم الاحتفاظ بها بالشركة للمتابعة وهي مطابقة للرصيد الدفتري . -فيما يخص الشهادة المطلوبة تم تقديم الطلب للبنك الاهلي المصري وسيتم مو افاتكم بالشهادة فور استلامها.

الملاحظة السادسة :- -قامت الشركة بتخفيض مصروفات قطع غياروم‌واد صيانة خلال العام بالقيمة التقديرية للأصول المخرده المباعه بالخطأ حيث ان صافي قيمة بيع الاصول (سعر البيع يخصم منه صافي القيمة الدفترية للاصول) يظهر بالارباح الراسماليه بالكامل وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد فضلا عن انه لا يجوز اجراء مقاصه بين الايراد والمصروف .	- الاجراء المتبع عند التصرف بالبيع في الاصول المخردة علي مدار السنوات السابقة هو تقدير قيمة تقديرية للاصل واثباتها بالدفاتر ويتم اثبات القيود المحاسبية في هذه الحالة من خلال برنامج الحاسب الالي الخاص بالمخازن (الاوركل) وعند البيع يتم خصم القيمة التقديرية من قيمة المبيعات عن طريق قيود تسويات يتم اثباتها نت خلال برناج الحاسب الالي الخاص بالحسابات المالية والتي تفصل بين مرتجعات قطع الغيار والمواد والاصول المخردة
الملاحظة السابعة :- - لم تقم الإدارة بمو افاتنا بالشهادات السلبية للتصرفات العقارية المؤيدة لحيازة وملكية الشركة لكافة اراضيها ومبانيها المملوكة .	-سيتم مو افاتكم بالشهادة المطلوبة فور استلامها من مصلحة الضرائب العقارية.
الملاحظة الثامنة :- - لم تتمكن الشركة من تسجيل مساحة الأرض الزائدة والبالغة نحو ٤٥٧٦,٣ م ٢ .	-تبلغ مساحة اراضي الشركة والمقام عليها المصانع نحو ١١٨٧٠١,٤٦ م٢ وهي مملوكة للشركة ملكية حرة ومسدد قيمتها بالكامل لجهاز حماية املاك الدولة بمحافظة الاسكندرية ومسجلة بالمسجل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠٠ ولا يوجد اي تعدي عليها من الغير أو نزاع علي الملكية أو منازعات قانونية والمساحة المشار اليها بالملاحظة ناتجة فقط عن اجراء رفع مساحي جديد لاراض الشركة وفيما يخص انهاء تسجيل هذه المساحة فقد تم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتبعة وتم سداد كافة مصاريف ورسوم التسجيل بايصالات معتمدة وموثقة وتم الحصول علي مشهر من الشهر العقاري والموضوع حاليا محل مراجعة من جهاز حماية املاك الدولة وهيئة المساحة العسكرية لاصدار قرار بشانه وجاري المتابعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؛؛؛

رئيس قطاع الشئون المالية

"محاسب/ وليد رمضان أحمد"